



البرنامج الرئيسي ٧: الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

البرنامج الرئيسي ٧: الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

الدعم المقدم للاجتماعات

قدّمت الأمانة الفنية المؤقتة الدعم الفني إلى رؤساء اللجنة والفريق العامل ألف والفريق العامل باء والفريق الاستشاري في التحضير لاجتماعاتهم وتسيير أعمالها، وللمشاورات غير الرسمية الهادفة إلى تيسير بدء نفاذ المعاهدة، وكذلك للدورات التدريبية وحلقات العمل التي نظمتها اللجنة في فيينا.

وجرت معالجة جميع الوثائق الرسمية الصادرة عن اللجنة وهيئاتها الفرعية في عام ٢٠٠٤ (بلغ مجموع صفحاتها الأصلية ٥٧٠٠ تقريباً) وتم تخزينها في النظام المؤتمت لإدارة الوثائق. وبنهاية العام ٢٠٠٤، تم حفظ ما يزيد على ٥٠٠٠ وثيقة في نظام إدارة الوثائق، ومن ضمنها جميع الوثائق المتعلقة بكافة الدورات السابقة للجنة بكل اللغات الرسمية.

وأثناء الفترة قيد الاستعراض، أُصدر التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ باللغات الرسمية الست للجنة بشكل مطبوع وبشكل إلكتروني كذلك في موقع الويب. وأصدرت أيضاً وثيقة البرنامج والميزانية والوثائق المتصلة بها، بما في ذلك الخطة المتوسطة الأجل: ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وكذلك التقارير التقنية وتقارير حلقات العمل وطبعات جديدة من كتيب البعثات الدائمة وقرص محفوظات الوثائق الإلكترونية CD-ROM. وتعبيراً عن الاتجاه المتنامي لنشر المعلومات في شكل إلكتروني، أُعيد تصميم سلسلة حلقات العمل بشأن التعاون الدولي في شكل كتيبات نحيلة منطوية على عروض حلقات العمل في قرص CD-ROM. وأصدرت مجموعة شاملة من لوازم دعم الاجتماعات، اشتملت على شعار، وبطاقات للمشاركين، ولانحات بأسمائهم، وملفات، وملصقات، ولافتات عرض من أجل حلقة العمل الخاصة بالتشغيل والصيانة، التي عُقدت في بادن، النمسا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وصُممت المجموعة في قوالب يمكن استخدامها لإصدار مجموعة نمطية من المواد الداعمة لحلقات العمل المقبلة، مع مراعاة انسجامها مع الهوية المؤسسية للمنظمة.

وساعدت الأمانة الفنية المؤقتة الدول الموقعة في اعتماد ممثلها الدائمين لدى اللجنة. وفي عام ٢٠٠٤، تم اعتماد ٣٠ ممثلاً دائماً جديداً، فبلغ مجموع المعتمدين ١١٠ بينما كان مجموعهم ١٠٧ في نهاية عام ٢٠٠٣.



موظفو الدعم في الاجتماعات.

البرنامج الرئيسي ٧: الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

واستمرت المناقشات بين حكومة النمسا والمنظمات الدولية التي توجد مقرها في مركز فيينا الدولي بشأن المرافق الإضافية للمؤتمرات في مركز فيينا الدولي، التي ستستخدم لأنشطة المؤتمرات في المركز أثناء تنفيذ مشروع إزالة الأسيستوس في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ (انظر الفقرة ١٩)، ثم تُستخدم بعد ذلك كحيز إضافي لمؤتمرات المنظمات الدولية التي توجد مقرها في المركز. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تم توقيع مذكرة تفاهم بين حكومة النمسا والمنظمات الدولية حدّد فيها مبلغ ٥٢,٥ مليون يورو للمشروع، تساهم فيه المنظمات الدولية بشكل مشترك بمبلغ مقداره ٢,٥ مليون يورو. وأذنت اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين للأمانة الفنية بإنجاز الترتيبات من أجل التسهيلات الجديدة للمؤتمرات مع الحكومة النمساوية والمضي في تنفيذ المشروع.

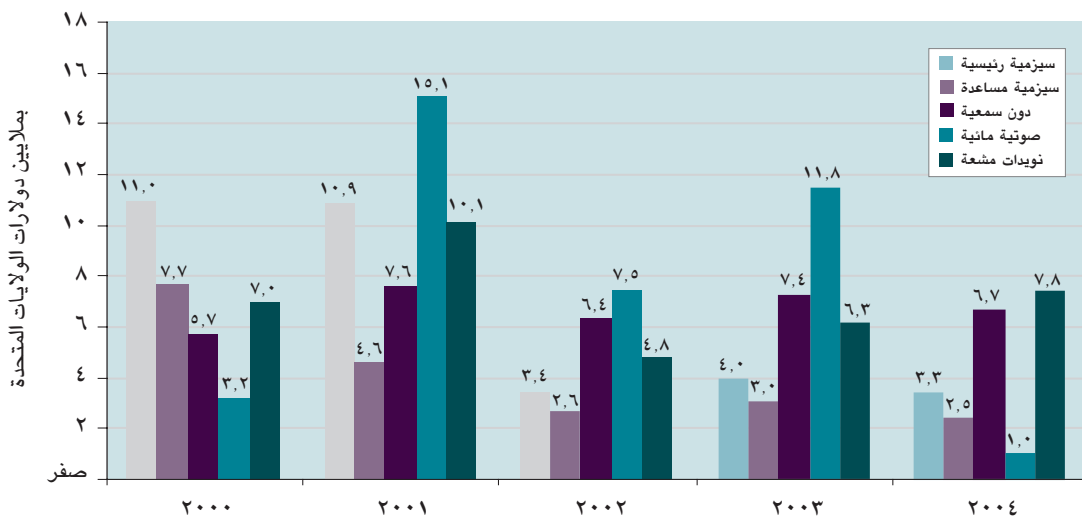
تنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٤

بلغت الميزانية المحددة في البرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٤ على أساس سعر صرف يساوي ٠.٩٣١٦٧ يورو للدولار الأمريكي، ما مقداره ٧٠٠ ٥٤٨ ٩٤ دولار أمريكي، مما مثل نمواً اسمياً بنسبة ٦,٧ في المائة زيادة على ما كانت عليه في عام ٢٠٠٣. ولكنه مثل في الواقع مستوى تمويلياً أقل من النمو الحقيقي الصفري. ومن إجمالي الميزانية، خصص ما نسبته ٨١ في المائة للأنشطة المتصلة بالتحقق، بما في ذلك تخصيص مبلغ ٨٠٠ ١٢٩ ٢٧ دولار لصندوق الاستثمار الرأسمالي، المنشأ لغرض بناء نظام الرصد الدولي. ويظهر في الجدول ٤ تفصيل البرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٤ بحسب البرنامج الرئيسي.

بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كانت ٨١ دولة موقّعة قد دفعت الاشتراكات المقررة بالكامل، في حين دفعت ١٧ دولة موقّعة اشتراكاتها عن عام ٢٠٠٤ جزئياً، وبلغت نسبة المدفوعات ٩٢,١٩ في المائة من إجمالي الاشتراكات المقررة لعام ٢٠٠٤.

الجدول ٤- برنامج وميزانية عام ٢٠٠٤ بحسب البرنامج الرئيسي

البرنامج الرئيسي (ب ر)	بملايين الدولارات
ب ر ١: نظام الرصد الدولي	٤٤,٨
ب ر ٢: مركز البيانات الدولي	١٦,١
ب ر ٣: الاتصالات	١٠,٨
ب ر ٤: التفتيش الموقعي	٣,٣
ب ر ٥: التقييم	١,١
ب ر ٦: أجهزة تقرير السياسات	٢,٨
ب ر ٧: الشؤون الادارية والتنسيق والدعم	١٥,٦
المجموع	٩٤,٥



البرنامج الرئيسي ٧: الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

أما الانفاق في عام ٢٠٠٤ فقد بلغ ٨٣,٧ مليون دولار، من ضمنه مبلغ قدره ٢١,٢ مليون دولار جاء من صندوق الاستثمار الرأسمالي. وبالنسبة للصندوق العام، بلغت اعتمادات الميزانية غير المستخدمة ٤,٩ ملايين دولار، أي ما نسبته ٧,٢ في المائة من إجمالي المبلغ المعتمد للعام. وبالنسبة لصندوق الاستثمار الرأسمالي، فقد تم تنفيذ ما نسبته ٥٥,٤ في المائة تقريبا من المخصصات بنهاية عام ٢٠٠٤. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات التفصيلية بشأن تنفيذ الميزانية في تقرير أداء البرنامج والميزانية لعام ٢٠٠٤.

وفي عام ٢٠٠٤، سجلت الأمانة الفنية مصروفات بلغ مجموعها ٢٤٥ ٧٩٩ دولارا، والتزامات بمبلغ مقداره ٣٨٥ ٥٤٨ دولارا في شكل ضرائب غير مباشرة. وبلغ المقدار التراكمي الإجمالي من الضرائب غير المباشرة المسددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ١٠٧٨ ٧٧٠ دولارا.

الاشترء

أنجزت الأمانة ما يربو على ٣٦٠ عملية اشترء في عام ٢٠٠٤، مقابل ٣١٥ عملية في عام ٢٠٠٣. وأبرمت الأمانة بنهاية السنة ٣٦ عقدا للاختبار والتقييم والأنشطة اللاحقة لاعتماد المحطات شملت ٨١ محطة من محطات نظام الرصد الدولي، بما في ذلك ٣ محطات اختبرت فيها معدات الغازات الحاملة، و٤ مختبرات للنويدات المشعة، كما أجرت الأمانة مفاوضات بشأن مختلف مراحل العمل بالنسبة إلى ٥٥ محطة إضافية تابعة لنظام الرصد الدولي ومختبر إضافي للنويدات المشعة.

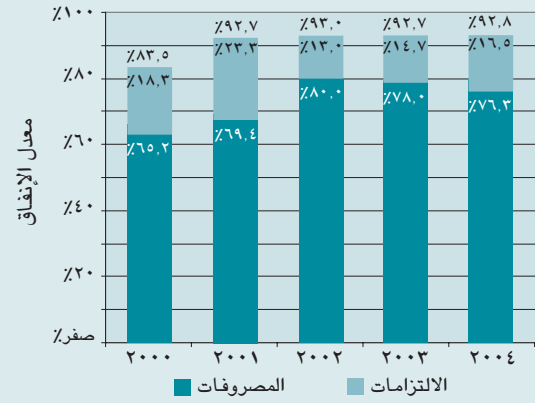
وتشترط القاعدة المالية ١١-٥-٦، بشأن الاستثناءات من الإجراءات التنافسية، وجوب إبلاغ اللجنة عن جميع العقود التي تزيد قيمتها على ١٥٠.٠٠٠ دولار التي تتم الموافقة عليها بتطبيق أحد الاستثناءات المدرجة في القاعدة السالفة الذكر. وفي عام ٢٠٠٤، تم إبرام ٢١ عقد اشترء وحيد المصدر، من العقود التي تدرج في هذه الفئة (مقابل ٢٣ عقدا في عام ٢٠٠٣)، وبلغت قيمتها الإجمالية زهاء ٩,٢ مليون دولار.

المراجعة الداخلية للحسابات

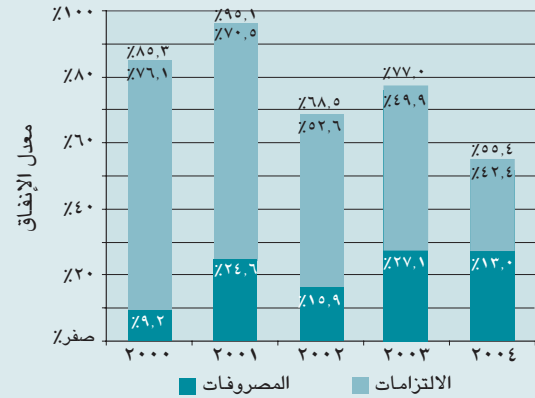
أعدت الأمانة أثناء السنة تقارير مراجعة نهائية بشأن العقود المتعلقة بالأنشطة اللاحقة لاعتماد محطات نظام الرصد الدولي وتنفيذ البرنامج والميزانية في شعبة التفتيش الموقعي، ونظام إدارة الالتزامات المالية، والالتزامات غير المسددة، وتدريب الموظفين في جامعة ويسستر، ومدفوعات دعم الإيجار.

الخدمات العامة

توجت المفاوضات الطويلة مع السلطات النمساوية بإجراء ناجح للمناقصات فيما يخص العمل المزمع القيام به لإزالة الأسبستوس من مركز فيينا الدولي. وبدأ العمل في



تنفيذ الميزانية - الصندوق العام (٢٠٠٤-٢٠٠٠).



تنفيذ الميزانية - صندوق الاستثمار الرأسمالي (٢٠٠٤-٢٠٠٠).

البرنامج الرئيسي ٧: الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

وأخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بنقل الموظفين من الطابق الخامس عشر في المبنى "E" إلى مكاتب أُقيمت خصيصاً لذلك بصورة مؤقتة. ومن المتوقع بدء انتقال موظفي الأمانة الفنية من مكاتبهم في الربع الأول من عام ٢٠٠٥.

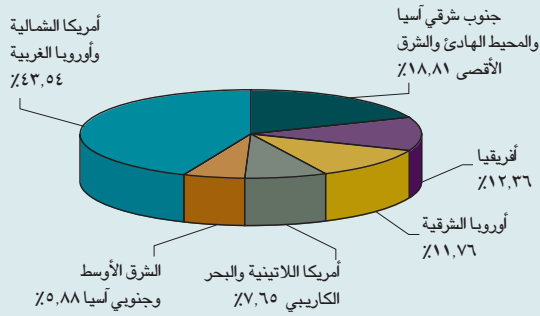
ووافقت اللجنة، في دورتها الثالثة والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، على مساهمة الأمانة الفنية في دفع التكاليف بمبلغ مقداره ٨ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار للمرحلة الأولى للتحسينات الأمنية لمركز فيينا الدولي. وترأست الأمانة الفريق الاستشاري المعني بالأمن، وستواصل رئاسة الفريق في عام ٢٠٠٥.

إدارة الموارد البشرية

قامت الأمانة الفنية بتأمين الموارد البشرية اللازمة لعملياتها عن طريق توظيف موظفين على درجة عالية من الكفاءة والحماس والحفاظ على نسبة جميع البرامج. وقامت عملية التعيين على أساس ضمان توافر أعلى المستويات من حيث الدراية المهنية والخبرة والكفاءة والاختصاص والنزاهة. وأولي الاعتبار الواجب لمبدأ تكافؤ فرص التوظيف ولأهمية تعيين موظفين على أساس أوسع نطاق جغرافي ممكن.

وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كان لدى الأمانة ٢٦٧ موظفاً من ٧٢ بلداً، مقابل ٢٧٢ موظفاً في نهاية عام ٢٠٠٣. ويقدم الشكل ١ معلومات عن توزيع الموظفين من الفئة الفنية بحسب المنطقة الجغرافية. ويعرض الجدول ٥ توزيع الموظفين المنتظمين بحسب مجال العمل. وترد معلومات أكثر تفصيلاً عن المسائل الخاصة بالموارد البشرية في تقرير إدارة الموارد البشرية لعام ٢٠٠٤.

وقد واصلت الأمانة بذل جهودها الرامية لزيادة تمثيل المرأة في الفئة الفنية، وكانت نسبة تمثيلها ٢٥,٨٨ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٤، مقابل ٢٧,٦٨ في المائة في نهاية



الشكل ١- الموظفون من الفئة الفنية بحسب المنطقة الجغرافية (كما جاء تحديدها في المرفق ١ بالمعاهدة).

الجدول ٥- الموظفون المنتظمون حسب مجال العمل

مجال العمل	الفئة الفنية	فئة الخدمة العامة	المجموع
قسم التقييم	٤	١	٥
شعبة نظام الرصد الدولي	٣٧	١٤	٥١
شعبة مركز البيانات الدولي	٧٤	٢٧	١٠١
شعبة التفتيش الموقعي	١٣	٦	١٩
المجموع الفرعي، بالنسبة للمجالات المتصلة بالتحقق	١٢٨ (٧٥, ٢٩)	٤٨ (٤٩, ٤٨)	١٧٦ (٦٥, ٩١)
مكتب الأمين التنفيذي	٣	٣	٦
المراجعة الداخلية للحسابات	٢	١	٣
شعبة الشؤون الإدارية	٢٣	٣٨	٦١
شعبة الشؤون القانونية والعلاقات العامة	١٤	٧	٢١
المجموع الفرعي، بالنسبة للمجالات غير المتصلة بالتحقق	٤٢ (٢٤, ٧١)	٤٩ (٥٠, ٥٢)	٩١ (٣٤, ٠٩)
المجموع	١٧٠ (١٠٠)	٩٧ (١٠٠)	٢٦٧ (١٠٠)

عام ٢٠٠٣. ومقارنة بعام ٢٠٠٣، فإن عدد الموظفين في الفئتين ف-٢ و ف-٣ انخفض بنسبة ٢٥,٠ في المائة و ٢٦,٣١ في المائة على التوالي، في حين أن عددهن في الفئتين ف-٥ و ف-٤ ارتفع بنسبة ١٦,٦٧ في المائة. وتواصلت الجهود المتعلقة بالتوظيف على خلفية تدني أعداد الاناث من مقدمات الطلبات بالنسبة لأغلبية الأماكن الشاغرة المتعلقة بوظائف علمية. وعقدت مناقشات مع بعض الدول الموقعة بشأن وسائل تشجيع المرأة على تقديم طلبات لملء الوظائف الشاغرة في الأمانة.

وفي عام ٢٠٠٤، عيّنت الأمانة الفنية ٢٩ موظفا منتظما. وبالإضافة إلى ذلك، جهزت الأمانة عقودا من أجل ٥٠ خبيرا استشاريا، و ٧ متدربين و ٦ إخصائين في اللغات؛ و ١٠٣ عقود لموظفين معينين لأجل قصير، بما في ذلك ٤٢ عقدا لموظفين معينين لأجل قصير للعمل في الاجتماعات.

ونظمت الأمانة دورات تدريبية شتى في تكنولوجيا الحاسوب والمعلومات، وإدارة المكاتب والمشاريع، وتنمية قدرات الموظفين، والاتصالات والتنظيم الإداري والتواصل فيما بين الثقافات. وخلال العام شارك ١٢٨ موظفا في التدريب الداخلي والخارجي. وحضر جميع المديرين حلقة دراسية إلزامية عن نوع الجنس والتنوع.

وعملا بتقرير أصدرته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ شركة استشارية خارجية بشأن الممارسات الإدارية الخاصة بشؤون الموظفين، واصلت الأمانة الفنية تكريس جهد كبير لمعالجة وحسم المسائل التي أثيرت في التقرير. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدت الأمانة إجراءات ومبادئ توجيهية منقحة بشأن التوظيف، وسياسة منقحة بشأن تقدير أداء الموظفين، وأنجزت الصيغة النهائية لنظام مُحسن لتقييم الأداء.

وفيما يتعلق بمدة الخدمة المحددة بسبع سنوات، فإن الأمانة الفنية - استنادا إلى قرار الأمين التنفيذي في سياق الحكم الصادر في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية - أدرجت في خطابات تمديد العقود الممنوحة للموظفين المعنيين إشارة إلى انطباق الإعزاز الإداري عليها.

نظام المعلومات الإدارية المتكامل

دخلت الأمانة الفنية، في عام ٢٠٠٤، في اتفاق تعاوني مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تطبيق مجموعة نماذج البرمجيات الشاملة المتعلقة بالشؤون المالية وشؤون الموظفين في إطار نظام المعلومات الإدارية المتكامل، وهي برمجيات استحدثتها الأمم المتحدة لتخطيط الموارد. وحضر موظفون دورات تدريبية مختلفة لإعداد نظام المعلومات الإدارية المتكامل وتنفيذه. وطُبقت النميطه المتعلقة بالموظفين في تموز/يوليه ٢٠٠٤. واقتضى تطبيق البرمجيات الجديدة تنقيح عدّة إجراءات وممارسات لضمان الانتقال السلس إلى النظام الجديد بأقل قدر ممكن من تعطيل عمل الموظفين المتأثرين بالعملية. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، قامت الأمانة بتشغيل نظامي الرواتب الجديد والقديم معا، وأدخلت البيانات المالية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل لضمان تحويل النظم المالية السلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

أمن المعلومات

أصدرت ورقة معلومات منقّحة عنوانها "المعلومات والسريّة: السياسات والإجراءات التي تتبعها الأمانة الفنية المؤقتة" لكي ينظر فيها الفريق العامل بآء. وأحاط الفريق بالورقة واعتبرها الأساس لقيام الأمانة الفنية بإقامة وتنفيذ نظام عملي لتناول المعلومات الحسّاسة في الفترة الممتدة إلى أن يبدأ النفاذ، واتفق على إجراء استعراض دوري لتنفيذ السياسات والإجراءات. (انظر أيضا "أمن المعلومات" في إطار البرنامج الرئيسي ٢.)

استعراض الهيكل التنظيمي للأمانة الفنية المؤقتة

عملا بالقرار الذي اعتمده اللجنة في دورتها الثانية والعشرين بشأن استعراض الهيكل التنظيمي للأمانة، عقد فريق الاستعراض الخارجي أول اجتماعاته الثلاثة في فيينا من ٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقُدّم تقرير مرحلي إلى دورة اللجنة الثالثة والعشرين. ووقّرت الأمانة للفريق خدمات سكرتارية وإدارية لدعمه.

التوقيعات والتصديقات

وقّعت على المعاهدة في عام ٢٠٠٤ أربع دول (جمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وسان كيتس ونيفيس، والسودان)، وصدّقت عليها ١٢ دولة (البحرين، وبليز، وتوغو، وتونس، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان، وسيشيل، وصربيا والجبل الأسود، ولختنشتاين)، بما في ذلك إحدى الدول المدرجة في المرفق ٢ (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، التي يلزم تصديقها لبدء النفاذ. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كان عدد الدول الموقّعة على المعاهدة ١٧٤، والدول المصدّقة عليها ١٢٠، بما فيها تصديقات ٣٣ دولة من الدول الـ ٤٤ المدرجة في المرفق ٢. وترد في الجدول ٦ حالة التوقيعات والتصديقات منذ فتح باب التوقيع على المعاهدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية

واصلت الأمانة بذل جهودها الرامية لتعزيز فهم المعاهدة على نطاق واسع، وتوسيع المشاركة في أعمال اللجنة، من أجل تيسير إنشاء نظام التحقق، وتشجيع التوقيع على المعاهدة وتصديقها بهدف التعجيل ببدء نفاذها وتحقيق طابعها العالمي في نهاية المطاف. كما واصلت الأمانة تطوير علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

الجدول ٦- التوقيعات والتصديقات على المعاهدة
بحسب السنة

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	المجموع
التوقيعات	٤	٤	١	٥	٥	٤	٢	١١	١٢٨	
التصديقات	١٢	١١	٨	٢٠	١٨	٢٥	١٨	٧	١	

العلاقات مع الدول

واصلت الأمانة، إلى جانب التركيز على الدول المستضيفة لمرافق نظام الرصد الدولي، والدول التي ما زال يتعين عليها توقيع و/أو تصديق المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، الحوار من خلال زيارات ثنائية لعواصم تلك الدول والتفاعل مع بعثاتها الدائمة في فيينا وبرلين وجنيف ونيويورك. كما أجريت اتصالات في إطار المنتديات المتعددة الأطراف على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا السياق، قام الأمين التنفيذي بزيارة الأرجنتين، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البوسنة والهرسك، تايلند، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سري لانكا، سلوفينيا، الصين، عُمان، فييت نام، كرواتيا، مدغشقر، موريشيوس، موزامبيق، هندوراس.

واجتمع الأمين التنفيذي في فيينا مع عدد من كبار المسؤولين الحكوميين، ومنهم وزير خارجية كازاخستان، ووزير البيئة والطبيعة في منغوليا، ووزير الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني في سانت لوسيا، ورئيس الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونائب وزير خارجية بولندا.

وأُبرمت في عام ٢٠٠٤ ثلاثة اتفاقات جديدة خاصة بمرافق نظام الرصد الدولي (مع إسرائيل وكازاخستان وعُمان)، فارتفع مجموع الاتفاقات أو الترتيبات المعقودة إلى ٣١، بدأ نفاذ ٢٤ منها ويجري تطبيق واحد بشكل مؤقت إلى حين بدء نفاذه. (ترد في المرفق الأول بهذا التقرير أسماء الدول المستضيفة لمرافق نظام الرصد الدولي التي عقدت معها اللجنة اتفاقات أو ترتيبات خاصة بالمرافق).

واستُكمل الاتفاق المعقود بين اللجنة وإسبانيا في عام ٢٠٠٤ باتفاق على شكل تبادل رسائل فيما يتعلق بالتشغيل والصيانة المؤقتين لمخطة الشبكة الرئيسية السيزمولوجية PS40 (Sonseca). وأُبرم اتفاق على شكل تبادل الرسائل أيضا مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بحلقات الإتصال لمرفق الاتصالات العالمي. وأُنجزت ثلاثة تبادلات رسائل مؤقتة أخرى في عام ٢٠٠٤ (مع الجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة ومصر) فيما يخص مرافق نظام الرصد الدولي رهنا بعقد اتفاقات أو ترتيبات رسمية متعلقة بالمرافق. وتوجد حاليا ترتيبات قانونية لـ ٣٢ مرفقا في ٨٢ بلدا.

وفي عام ٢٠٠٤، استُكمل اتفاقان على شكل تبادل رسائل فيما يخص شروط استخدام المساهمات الطوعية المقدمة من الجمهورية التشيكية وهولندا (انظر أيضا "التبرعات" أدناه).

وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أخطرت ١٠٣ دول اللجنة بتسمية سلطاتها الوطنية أو "جهات الوصل الوطنية" وفقا للفقرة ٤ من المادة الثالثة من المعاهدة.

وعقدت اللجنة الفنية ١١ اتفاقا أو ترتيبا بخصوص استضافة اجتماعات تقنية في ١٠ بلدان (الاتحاد الروسي، أذربيجان، إندونيسيا، تونس، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا،

البرنامج الرئيسي ٧: الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

السنغال، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية).

العلاقات مع المنظمات الدولية

واصلت الأمانة تطوير الاتصالات والتعاون مع المنظمات الدولية العالمية والإقليمية ذات الصلة. وخاطب الأمين التنفيذي الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة والدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وناقش في جاكارتا مع الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا مواصلة التعاون بين اللجنة والرابطة.

وشاركت الأمانة في اجتماعات اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعتين لمنظمة الأمم المتحدة، وكذلك في اجتماعات الهيئات التنسيقية الفرعية التابعة للجنة فيما يتعلق بمبادئ نشاط المنظمات الدولية التي تحظى باهتمام الأمانة الفنية (الأمن وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية).

وشارك موظفون من الأمانة في الاجتماع الوزاري لرابطة الدول الكاريبية في بنما، والدورة العادية الثالثة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، والدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي عُقدت في لاهاي، والمؤتمر الوزاري الرابع عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عُقد في ديربن، والدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، ٢٠٠٥، في نيويورك، والدورة العادية الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في كيوتو، ومؤتمر القمة الخامس والثلاثين لمنتدى جُزر المحيط الهادئ في ألبيا، وخاطبوا الدورة التاسعة والخمسين للجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقدمت الأمانة كذلك عرضاً حول عمل اللجنة إلى أعضاء اللجنة المعنية بأمن نصف الكرة الأرضية، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

ووافقت الدورة الثالثة والعشرون للجنة على اتفاق ينص على التعاون بين اللجنة ورابطة الدول الكاريبية (يرد في المرفق الثاني بهذا التقرير قائمة بأسماء المنظمات الدولية التي عقدت معها اللجنة اتفاقات بشأن العلاقات والتعاون). ووافقت اللجنة في الدورة نفسها على نص اتفاق بشأن الاتفاق المتعلق بنقل حقوق المعاش التقاعدي الخاصة بالمشاركين في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والمشاركين في صندوق الادخار التابع للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية.

التدريب وحلقات العمل وغيرها من أنشطة بناء القدرات

واصلت الأمانة تقديم المساعدة في ترويج التعاون فيما بين الدول الموقعة لتيسير التبادلات المتعلقة بالتكنولوجيات المستخدمة في التحقق بموجب المعاهدة، وكذلك لدعم عملية إرساء نظام التحقق في الوقت المناسب وبدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر. وفي هذا السياق، استمر التركيز على التدريب، بما في ذلك التنسيق

داخل الأمانة، وعلى الوصول إلى الدول بشتى السبل وتشجيعها على المشاركة في عمل اللجنة بمزيد من النشاط، وعلى تقديم المساعدة لهذه الدول، إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وشملت الأعمال المتعلقة بأنشطة الأمانة التدريبية استحداث قاعدة بيانات واستكشاف نظام لتقييم التدريب يتم إنشاؤه مع وضع دليل للتدريب.

ونظمت الأمانة بالتعاون مع حكومة تونس حلقة عمل بشأن تعاون المنظمة الدولي لدول شمال أفريقيا، عقدت في تونس من ١٣ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وحضرها ٣٥ مشاركا من ست دول. وساهمت الحلقة في ترويج تبادلات مفيدة فيما بين دول المنطقة، وأسفرت عن بعض الاقتراحات المفيدة لتعزيز عمل المنظمة في المنطقة.

ونظمت الأمانة بدعم قوي من حكومة جنوب أفريقيا حلقة عمل بشأن تعاون المنظمة الدولي لدول من أفريقيا الجنوبية، عقدت في برينوريا من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بالتعاون مع مجلس جنوب أفريقيا لعلوم الأرض. وحضر الحلقة ٢٩ مشاركا من ١٢ دولة. وفضلا عن ذلك، ساهم مشاركا من فنلندا في الحدث بصفته متحدئا من خارج المنطقة.

ودعمت الأمانة حكومة أذربيجان في تنظيم اجتماع خبراء للمتابعة بشأن إنشاء مركز تعاون إقليمي خاص بأعمال المنظمة لدول آسيا الوسطى والقوقاز. وأتاح الاجتماع، الذي عقد في باكو في يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فرصة مفيدة لخبراء تقنيين من المنطقة للمشاركة في مناقشة تمهيدية حول إمكانية إنشاء وتشغيل مركز التعاون الإقليمي المقترح. وتوصل المشاركون إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من تبادل الآراء على المستوى الإقليمي حول ذلك الاقتراح.

ودعمت الأمانة حلقتين دراسيتين وطنيتين حول المنظمة نظمت سورينام إحداهما في باراماريو في يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، ونظمت إندونيسيا الأخرى في جاكرتا في يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وكانت أهداف كل حلقة منهما ذات شقين: إطلاع ممثلي السلطات المعنية لحكومة كل من البلدين على الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الالتزامات القانونية للدول الموقعة والفوائد المحتملة التي يمكن أن تجنيها؛ ومساعدة الحكومة المعنية على إعداد خطة عمل لتصديق المعاهدة وتنفيذها على الصعيد الوطني. وساهم في المناقشات في كل حلقة نحو ٦٠ مشاركا مثلوا الوزارات والبرلمان والسلطات الأخرى ذات الصلة، وقاموا بإعداد خطة عمل لتنفيذ المعاهدة على المستوى الوطني.

ووفرت الأمانة محطات عمل وحواسيب مجهزة ببرامجيات تشغيلية وبرامجيات متعلقة بمراكز البيانات الوطنية، مع اللوازم الطرفية، لثلاث دول في أفريقيا ودولة واحدة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الشرق الأقصى، ودولة واحدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودولة واحدة في أوروبا الشرقية. واستمر التفاعل الوثيق مع عدة دول أخرى التمسست الدعم من اللجنة لإنشاء مراكز بيانات وطنية وتشغيلها.



المشاركون في الحلقة الدراسية الوطنية بشأن المعاهدة في باراماريو، سورينام، آذار/مارس ٢٠٠٤.



المشاركون في الحلقة الدراسية الوطنية بشأن المعاهدة في جاكرتا، إندونيسيا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

البرنامج الرئيسي ٧: الشؤون الإدارية والتنسيق والدعم

التبرعات

استخدمت الأمانة أموال التبرعات التي ساهمت بها حكومة النرويج في عام ٢٠٠٣ دعماً لأنشطة التعاون الدولي من أجل إنشاء نظام التحقق في الوقت المناسب وبدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر، فقامت بتنظيم برنامج زيارات إعلامية. وشارك في البرنامج خبراء كبار ومسؤولون حكوميون من إريتريا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان. وفي عام ٢٠٠٤، قدمت الجمهورية التشيكية وهولندا تبرعات مالية بمبلغ ١٨ ٠٠٠ يورو و ١٠٠ ٠٠٠ يورو على التوالي دعماً لأنشطة التعاون الدولي والتواصل، التي تضطلع بها اللجنة.

وتعاونت الأمانة أيضاً مع السلطات اليابانية فيما يتعلق بالبرنامج التدريبي بشأن الرصد السيزمي العالمي الذي تتولى اليابان تنظيمه للدول النامية. وقد تم التدريب في طوكيو من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

أما الدورة التدريبية العملية السنوية المعنية بتكنولوجيا النويدات المشعة والمقدمة كعرض من حكومة فنلندا لخبراء من البلدان النامية، فقد عقدت من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، دعماً لإنشاء مراكز البيانات الوطنية وتشغيلها. وحضرها ستة مشاركين من ست دول (إندونيسيا، وأوغندا، والبرازيل، والجمهورية العربية الليبية، والفلبين، وفيت نام).

تطبيقات تكنولوجيايات التحقق في المجالات المدنية والعلمية

ساهم متحدثون من الأمانة في مناقشات خبراء حول تطبيقات تكنولوجيايات التحقق المتعلقة بالمعاهدة في المجالات المدنية والعلمية. وقد عقدت المناقشات في برلين في يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤، واشتركت في تنظيمها حكومتا ألمانيا واليابان، وحضرها خبراء من ألمانيا وإندونيسيا وسويسرا والصين وفرنسا وفيت نام وكندا والمملكة المتحدة والنمسا واليابان.

نشر المعلومات

في عام ٢٠٠٤، تلقت الأمانة عدة استفسارات صحفية، خاصة في أعقاب حدثين. وذكرت الصحف أن الحدث الأول وقع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ أيلول/سبتمبر. ونتيجة لذلك أُشير إلى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نحو سبعين نبأ. أما الحدث الثاني، فقد تمثل في الهزة الأرضية وموجة التسونامي اللاحقة في جنوب شرق آسيا، التي حدثت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذه الحالة، أُشير إلى المنظمة في نحو خمسين نبأ. وأجرت الأمانة نحو ثلاثين مقابلة بوسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية على إثر هذين الحدثين.



منشور منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
"CTBTO Spectrum"

وأصدرت الأمانة ٢٥ بلاغا صحفيا في عام ٢٠٠٤ بشأن مواضيع مختلفة، بما في ذلك آخر تصديقات المعاهدة وآخر التطورات في إنشاء نظام الرصد الدولي. وعقدت الأمانة مؤتمرين صحفيين، وشاركت في اجتماع إحاطة مشترك نظمته دائرة الأمم المتحدة للإعلام من أجل الصحف والمنظمات غير الحكومية. ونظمت الأمانة ترتيبات لفريق مؤلف من ثمانية صحفيين من وسائل الإعلام الدولية والنمساوية لتغطية تمارين موجهة لاختبار إجراءات التفتيش الموقعي في سلوفاكيا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

وركزت الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في مجال الإعلام العام في ٢٠٠٤ على الأقاليم الجغرافية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبسي. وفي هذا الصدد، نُشر عددان من نشرة المنظمة *CTBTO Spectrum* في أعقاب دورتي اللجنة الثانية والعشرين والثالثة والعشرين. وأدرج كل منهما في موقع الويب، وجرى توزيعهما على ١٨٠٠ مشترك بشكل مطبوع، في حين أن ١٦٠٠ مشتركاً استخدموا تسهيلات الويب الموثمة. وإجمالاً، تم توزيع ما يزيد على ١٧٠٠٠ نسخة من مواد الإعلام العام على الدول الموقعة والمنظمات غير الحكومية والأكاديمية ووسائل الإعلام.

وقامت الأمانة بتصميم وطباعة كتيب عنوانه "الأسئلة المتكررة عن مراكز البيانات الوطنية" (*Frequently Asked Questions About National Data Centres*). وأصدرت كذلك كتيباً عنوانه جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأقصى ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وطبعت ستة أعداد من *CTBTO News*، ووزعت على جميع البعثات الدائمة في فيينا.

واستهلت في نيسان/أبريل منافسة على كتابة مقال لطلبة المرحلة الثالثة في المعاهدة التعليمية، واسترعى إليها اهتمام نحو ثمانين جامعة في مختلف أنحاء العالم. وأُعلن الفائز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

وثابرت الأمانة على تحديث موقع الويب بصورة متواصلة طوال السنة، وجرى توفير صيغ إلكترونية جديدة محتوية على مواد إعلامية باللغات الرسمية باستثناء اللغة الانكليزية. وواصلت الأمانة تطبيق الهوية المؤسسية على المنتجات الجديدة والموجودة أصلاً، مثل خرائط مرافق نظام الرصد الدولي، وكتيبات المعاهدة باللغات الانكليزية والعربية والفرنسية والصينية.

الاتصال المتبادل مع المنظمات غير الحكومية

حافظت الأمانة على صلاتها الوثيقة مع أوساط المنظمات غير الحكومية من أجل مواصلة ترويج المعاهدة وعمل اللجنة. واستضاف الأمين التنفيذي اجتماعات إفطار مع ممثلي المنظمات غير الحكومية في فيينا وجنيف ونيويورك لاطلاعهم على أنشطة اللجنة.



الصفحة الرئيسية في موقع اللجنة العام على الويب.